يناقش خلالها الحالة المالية للدولة وبعض الاقتراحات بقوانين

الغانم: جلسة 12 الجاري لمناقشة إجراءات الحكومة في مواجهة «كورونا»

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه بناء على ما تقرر في اجتماع مكتب المجلس ورؤساء اللجان والنواب بتاريخ 27 أبريل الماضي، ستعقد جلسة الثلاثاء المقبل الموافق 12 الجاري، وأحد بنودها سيكون مناقشة مواجهة الحكومة لأزمة كورونا في جميع المجالات صحيا وأمنيا واقتصاديا.

وأضاف الغانم: تلقيت طلب مناقشة مقدما من النائب محمد الدلال ومجموعة من النواب وهو يتوافق مع ما تم الاتفاق عليه في ذلك الاجتماع، وسيكون هذا الطلب أيضا هو أحد بنود الجلسة القادمة.

وقال ان الجلسة ستتضمن أيضا بندا لمناقشة الحالة المالية للدولة، فحسب الدستور يجب أن تناقش مرة واحدة في السنة على الأقل، لافتا الى انه وبعد أزمة كورونا أصبح من الضروري أن يعلم النواب تداعيات الأزمة وإسقاطاتها على الحالة المالية.

وأضاف انه بعد طلبات المناقشة ستكون هناك بعض القوانين المطروحة في حال انجازها من قبل اللجان قبل الجلسة، وتم الاتفاق على معاييرها باجتماع مكتب المجلس في 27 أبريل الماضي بأن تكون مرتبطة بأزمة كورونا وكذلك التوافق النيابي ـ الحكومي عليها.

وتوجه الغانم بالشكر والتقدير والاحترام لكل منتسبي وزارة الداخلية بدءا من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وانتهاء بأصغر موظف أو منتسب أو عسكري موجود في الوزارة على الجهد الجبار الذي يقومون به وعلى تعاملهم الراقي والحازم والفوري مع كل ما يؤثر على الأمن الداخلي للبلاد.

وأكد الغانم مراقبة مجلس الأمة لموضوع تجار الإقامات، مؤكدا ان كل ما يحدث وحدث من قلاقل امس هو بسبب تجار البشر.

انتقدوا ما قام به مخالفو قانون الاقامة في بعض مراكز الإيواء

نواب: لا تهاون مع مثيري الشغب في «كبد» ونشدّ على أيدي رجال «الداخلية» في حفظ الأمن ونرفض زعزعة الاستقرار

ماضي الهاجري

حالة الشغب التي وقعت أمس الأول من قبل بعض الجاليات في محجر منطقة كبد وبعض أماكن الإيواء المخصصة لمخالفي قانون الإقامة لمطالبة بلدانهم بالإسراع بإجلائهم، كان لها انعكاس على عدة أصعدة منها الشأن النيابي، حيث طالب أعضاء في مجلس الأمة بعدم التهاون مع العابثين بأمن البلاد والاستعجال في مخاطبة سفارات تلك الدول لإجلاء رعاياها المخالفين للقوانين ومن يريد المغادرة من غير المخالفين.

وفي هذا الإطار، قال النائب د.عودة الرويعي: نثق تماما بالإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية من أجل حفظ الأمن والنظام وأن وزير الداخلية وقياداته لن يتهاونوا مع كل من يريد أن يثير الشغب او أي سلوك يهدد الأمن والنظام بدون استثناء لأن الأمن والسلامة أولوية لدينا جميعا.

من جهته، قال النائب خالد العتيبي: نشد على أيدي رجال وزارة الداخلية بالمحافظة على الأمن العام، مطالبا وزير الداخلية بعدم التراخي والتهاون في إخماد أي تمرد مفتعل والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه إثارة الفوضى وزعزعة الأمن.

من جانبه، أكد النائب د.حمود الخضير ان إجرام تجار الإقامات بحق الكويت تبين بشكل واضح وجلي في أزمة كورونا، والكل أدانه بأشد العبارات، وإن كنا تعاطفنا مع ضحاياهم إلا ان هذا لا يعني الصمت أمام ما حصل من شغب وشعارات تحريضية في محجر كبد، متوجها بالشكر لوزارة الداخلية والقوات الخاصة ولا تتهاونوا في حفظ امن وهيبة الدولة.

إلى ذلك، قال النائب صالح عاشور: نشيد بإجراءات وزاره الداخلية ورجال الأمن الحازمة مع بعض مثيري الشغب من مخالفي الإقامة حفاظا على الأمن وسلامة الجميع، وعلى المخالفين أن يعرفوا أن مصلحه البلد وخصوصا الاستقرار والأمن فوق كل اعتبار و«يا غريب كن أديب» احترم تُحترم وكل الدعم والتأييد لرجال الداخلية.

وقال النائب ناصر الدوسري: شكرا لرجال الأمن على حفظهم للأمن في هذه الظروف الاستثنائية والشكر موصول لوزير الداخلية لحزمه في التعامل مع مثيري الشغب، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه إثارة الفوضى وزعزعة الأمن في بلدنا.

كما قال النائب مبارك الحجرف إن الكويت وفرت كل سبل العلاج والراحة لجميع المواطنين والوافدين دون تفرقة، وفي المقابل تعامل الكويت من قبل بعض الدول بأسلوب غير لائق، مطالبا وزير الخارجية باتخاذ إجراءات حازمة تجاه كل دولة لا تريد استقبال رعاياها، ففي وقت الأزمات تنتهي المجاملات ولا يمكن أن نجامل على حساب وطننا.

أما النائب د.عبدالكريم الكندري فقال إن المصلحة الوطنية تسمو على المجاملات

صلاح عاشور

عودة الرويعي

عبدالكريم الكندري

حمود الخضير

ناصر الدوسري

مبارك الحجرف

خالد العتيبي

عاشور: نشيد بإجراءات «الداخلية» ورجال الأمن الحازمة مع مثيري الشغب

الرويعي لـ«الداخلية»: لا تتهاونوا مع من يريد العبث بأمن البلاد

عبدالكريم الكندري: المصلحة الوطنية تسمو على المجاملات الديبلوماسية

الخضير: إن إجرام تجار الإقامات بحق الكويت تبيّن بشكل واضح وجليّ في أزمة «كورونا»

الدوسري: شكراً لرجال «الداخلية» على حفظهم للأمن في هذه الظروف الاستثنائية

الحجرف: على وزير الخارجية اتخاذ إجراءات تجاه كل دولة لا تريد استقبال رعاياها

العتيبي: الضرب بيد من حديد على كل من تسوّل له نفسه إثارة الفوضى وزعزعة الأمن

عبد الكريم الكندري: تعليق العمل بالاتفاقيات الثنائية بين الكويت والدول الرافضة لعودة رعاياها وإيقاف منح صندوق التنمية

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن تقدمه بقانون لتعليق بعض الاتفاقيات الثنائية الدولية الموقعة بين الكويت وبعض الدول. وجاء في نص اقتراح الكندري ما يلي:

مادة أولى: تقوم وزارة الخارجية بتعليق العمل بالاتفاقيات الثنائية بمختلف أنواعها بين دولة الكويت وكل دولة ترفض بأي شكل من الأشكال قبول عودة رعاياها من الكويت أو تمتنع عن استقبالهم أو تسلمهم بعد قيام حكومة دولة الكويت بمخاطبتها رسميا بهذا الشأن وقامت الدولة المخاطبة برفض او بعدم الرد على الطلب الكويتي.

مادة ثانية: تقوم وزارة الخارجية بوقف المنح والقروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لكل دولة ترفض بأي شكل من الأشكال قبول عودة رعاياها من الكويت أو تمتنع عن استقبالهم او تسلمهم بعد قيام حكومة دولة الكويت بمخاطبتها رسميا بهذا الشأن وقامت الدولة المخاطبة برفض او بعدم الرد على الطلب الكويتي.

مادة ثالثة: تقوم وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة المالية بالتنسيق فيما بينها بمطالبة الدولة الرافضة لعودة رعاياها من الكويت او الامتناع عن استقبالهم بتكاليف الإيواء والإعاشة والتطبيب والإقامة وفقا للطرق القانونية التي كفلها القانون الدولي.

مادة رابعة: لا يعاد العمل بالاتفاقية التي نص على تعليقها هذا القانون إلا بموجب اتفاقية جديدة ولا يجوز تقديم المنح والقروض للدول التي تم تعليق الاتفاقيات معها إلا بعد التصديق على اتفاقية اعادة العلاقات.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي:

تتمتع دولة الكويت رغم صغر رقعتها الجغرافية على الخارطة العالمية بمكانة ديبلوماسية عريقة كانت نتاجا لسنوات من العمل السياسي والديبلوماسي، فمنذ ان نالت دولة الكويت استقلالها في العام 1961 سعت الى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة عنوانها الانفتاح والتواصل مع المجتمع الدولي، ولإيمانها المطلق بضرورة التواصل مع جميع دول العالم لما لهذا التواصل من فوائد على مستوى السياسة الخارجية وانعكاسه على السياسة الداخلية، لذلك اختارت الكويت ان تكون عاصمة للعمل الإنساني والدولة راعية والساعية للسلم العالمي.

لذلك حرصت حكومات دولة الكويت المتعاقبة على الانضمام لجميع الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية لتربط نفسها بالعالم بجملة من الالتزامات والواجبات والحقوق بشتى المجالات، يقينا منها بأنها جزء من المنظومة الدولية وليست في معزل عن العالم.

وقد ترجمت دولة الكويت هذا التواصل الديبلوماسي عن طريق تبني مؤتمرات المانحين وإعادة البناء وبتقديم العديد من المنح والقروض والمشاريع التي ساهمت فيها الحكومة بشكل مباشر بالعديد من الدول او التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من اجل مساعدة دول وشعوب العالم أجمع بشكل غير مباشر.

ولما كانت دولة الكويت سباقة بمساندة الدول في أثناء أزماتها الخاصة كان من منطلق المعاملة بالمثل وحسن التعامل الإقليمي والعالمي أن تراعي هذه الدول طلبات الكويت المستحقة أثناء الأزمات التي تتعرض لها بدورها، خصوصا ان طلباتها تتسق مع سيادة الكويت على أراضيها وإعمالا لدستورها وقوانينها وبما لا يخالف المواثيق والأعراف الدولية.

فبعد ان اجتاحت جائحة كورونا العالم قامت دولة الكويت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية لحماية مواطنيها ومن يقيم على أرضها من هذا الوباء، وبشكل إنساني قررت إعفاء جميع الأجانب المخالفين للإقامة المتواجدين بها من الغرامات والعقوبات التي تنص عليها قوانين الإقامة شريطة ان يغادروا البلاد وهو ما قوبل برفض غير مبرر من قبل بعض دولهم لاستقبالهم وإجلائهم وتسلمهم من الكويت رغم مطالبة حكومة دولة الكويت لحكومات هذه الدول بذلك وبشكل مستمر، الأمر الذي كلف الكويت بالإضافة الى قرار إعفاء المخالفين للغرامات، مبالغ ضخمة تمثلت في إقامة مراكز إيواء وتحمل كل نفقاتهم في ظل أزمة مالية واقتصادية وكارثة صحية عالمية.

وعليه جاء هذا القانون بعد ان استمرت بعض الدول برفض استقبال رعاياها ليضع حدا لهذا التجاهل والتنكر الذي واجهوا به دولة الكويت في أحلك الظروف بأن نص في مادتيه الأولى والثانية على تعليق الاتفاقيات الثنائية ووقف المنح والقروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بين دولة الكويت وكل دولة ترفض بأي شكل من الأشكال قبول عودة رعاياها من الكويت او تمتنع عن استقبالهم او تسلمهم، وذلك بعد قيام حكومة دولة الكويت بمخاطبتها رسميا بهذا الشأن ورفض أو عدم الرد من قبل الدولة محل الاتفاقية.

وقد روعي أثناء صياغة هذا القانون بأن تكون مواده عامة التطبيق لأي حالة مثيلة قد تشهدها الدولة في المستقبل، بحيث تكون أسس التعامل في هذه الشؤون مبنية على مبدأ سمو المصلحة الوطنية.

وجاء بالمادة الثالثة من القانون بتحميل الدول الرافضة لاستقبال رعاياها التكاليف التي تتكبدها الكويت نظير بقائهم على أرضها وذلك بتكليف الوزارات المعنية بهذا الشأن بتحريك المطالبات القانونية تجاه هذه الدول.

ونظمت المادة الرابعة كيفية إعادة العمل بالاتفاقيات المعلقة حيث تطلبت ان تكون باتفاقية جديدة لكي تعرض بموجب دستور دولة الكويت على مجلس الأمة لكي يتأكد بدوره من انتهاء أسباب تعليق الاتفاقيات وتحقق الغاية من هذا القانون.

أما المادة الخامسة فهي مادة تنفيذية.

الكندري: كم عدد رخص الفنادق؟

عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا الى وزير المالية براك الشيتان جاء فيه: يرجى إفادتنا بالآتي:

1 ـ كم عدد رخص الفنادق والمنتجعات الموجودة في الكويت واجمالي مساحة هذه الفنادق؟

2 ـ ما المبالغ التي يتم تحصيلها سنويا لأملاك الدولة من هذه الفنادق؟ مع تزويدي بكشف بذلك.

3 ـ هل هناك رسوم لا يتم تحصيلها للدولة لمن يملك هذه الفنادق (الأرض والمبنى) وأسباب ذلك؟

4 ـ كم عدد رخص الفنادق التي لم تتم الموافقة عليها؟ مع ذكر أسباب عدم الموافقة؟

5 ـ ما المبالغ المالية التي دفعتها الوزارة أثناء الأزمة لاستقلال هذه الفنادق والمنتجعات وعدد الغرف التي تم استغلالها والمبالغ التي تم دفعها نتيجة تأجير أو استغلال هذه الفنادق والمنتجعات؟ مع تزودي بكشف بالمبالغ المدفوعة.

دليل الأطباء